

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٦٩

الجمعة، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

وأود أن أقول إنه منذ نشر مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدميه: أنغولا، البرازيل، تركيا، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، سلوفاكيا، سلوفينيا، غابون، غانا، فنلندا، فيجي، ليسوتو، مصر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/60/L.44)

إن أفريقيا تتحمل الجزء الأكبر من عبء الملاريا. وتقرير الأمين العام يشير إلى أن "ما لا يقل عن ١٤٤ مليون شخص في أفريقيا يعيشون حالياً في مناطق معرضة لخطر وباء الملاريا" (A/60/208، الفقرة ٣٥). وتسبب الملاريا المتوطنة ما لا يقل عن ١٢ مليون حالة من حالات الملاريا وما يتراوح بين ١٥٥ ٠٠٠ و ٣١٠ ٠٠٠ وفاة في السنة في جميع فئات الأعمار في أفريقيا وحدها. غير أن الملاريا مرض يمكن الوقاية منه وعلاجه والشفاء منه. وهكذا، ففي إطار جهود مكافحة الملاريا وتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقدمت المجموعة الأفريقية بمشروع القرار المعنون "٢٠٠١- في أفريقيا".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة أجرت مناقشة للبند ٤٧ من جدول الأعمال، إلى جانب البند ٦٦ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، وذلك في جلساتها العامة ٣١ إلى ٣٣ بتاريخ ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

أعطي الكلمة لممثل رواندا كي يعرض مشروع القرار A/60/L.44.

السيد كمانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): باسم المجموعة الأفريقية وجميع مقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/60/L.44، المعنون "٢٠٠١- ٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا"، وذلك في إطار البند ٤٧.

ومشروع القرار هذا يعد تحديثاً لقرار مماثل اتخذ في العام الماضي بشأن الموضوع ذاته. وتم تحديث مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مشروع القرار (A/59/L.45)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ٦٦ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)، جنباً إلى جنب مع البند ٤٧ من جدول الأعمال، وذلك في جلساتها العامة الحادية والثلاثين إلى الثالثة والثلاثين المعقودة يومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة جامايكا لتتولى عرض مشروع القرارين A/60/L.16 و A/60/L.45.

السيدة ميلز (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أتولى عرض مشروع قرارين تحت البند ٦٦ من جدول الأعمال، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي".

وأود أن أشير إلى أنه منذ التقدم رسمياً بهذين النصين، انضم عدد آخر من المقدمين إلى كل من مشروع القرارين.

فيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار المدرجة في الوثيقة البلدان التالية: إسبانيا، أنغولا، إيطاليا، البرتغال، بولندا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، اليابان، اليونان.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.45 بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، أضيفت أنغولا ورواندا وكندا إلى مقدمي مشروع القرار المدرجة أسماءهم في الوثيقة.

بغية أخذ التطورات الجديدة وإجراءات مكافحة الملايا بعين الاعتبار.

ووفدي يود أن يشكر وفد تزانيا على تيسير المفاوضات بشأن هذا النص، وأن يشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في المناقشة حول مشروع القرار. فإسهامات تلك الدول قد أثرت مشروع القرار، الذي من شأن تطبيقه أن يُيسر القضاء على ذلك المرض الفتاك. ووفدي، إذ يقدم مشروع القرار هذا، فإنه يأمل أن يعتمد بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات الماضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.44.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.44؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.44 (القرار ٢٠٠١/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مشروع القرار (A/60/L.16/Rev.1)

(ب) أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

السيدة كيلسي (تكلمت بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه، وفقا لنص الفقرة الثالثة من دياحة مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا، سوف تشير الجمعية العامة إلى نتائج اجتماع القمة العالمي "لعام ٢٠٠٥، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا".

وفي الفقرة ٣٣ من منطوق مشروع القرار، ستطلب الجمعية العامة من الأمين العام

"أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز بالنسبة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عن ذلك".

والموارد اللازمة لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما ترد في الوثيقة A/60/6 (الباب ٢) وفي التقديرات المنقحة، الواردة في الوثيقة A/60/537، للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والمتعلقة بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التي قدمها رئيس الجمعية العامة.

لذلك إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا، لن تكون هناك حاجة إلى مخصصات إضافية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا، و A/60/L.45.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".

إن كلاً من مشروع القرارين يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمجموعة ال ٧٧ والصين. فهما يجسدان الأهمية البالغة التي توليها المجموعة لتقديم الدعم للقارة الأفريقية. وهذا يتمشى مع الاهتمام الخاص الذي يولي للاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا خلال هذه السنة. ونواصل في كل من مشروع القرارين التأكيد على التقدم المحرز في القارة، مع التشديد على حاجة القارة إلى الدعم المستمر من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع بصورة عامة.

وأود أن أشير إلى بعض التنقيحات التي أدخلت على مشروع القرار A/60/L.16/Rev.1.

في الفقرة ١٥ من المنطوق، تُحذف عبارة "وتقييم مستوى ونطاق تقديم المعونة مقارنة مع التعهدات". وبذلك، تنتهي الفقرة بعبارة "المتصلة بأفريقيا".

وفيما يتعلق بالفقرة ١٩ من المنطوق، يستعاض بعبارة "مواصلة تقديم الدعم" عن عبارة "الدعم المتواصل".

وبهذين التنقيحين، أُحيل إلى الجمعية العامة مشروع القرارين لكي تعتمدهما كل الدول الأعضاء.

وقبل أن أختتم، أود نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين أن أعرب عن تقديرنا للميسر، السيد عبد اللاه بن ملوك، من المغرب، ولجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات، حتى أمكن تقديم النصين إلى الجمعية لاعتمادهما بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرارين A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا، و A/60/L.45.

وفيما يتصل بمشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا، أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

ولكن بالنظر إلى موقفنا المعروف تماما من الوثيقة الختامية لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥، نود أن نعرب عن تحفظات على الفقرة الثالثة من ديباجة القرار ٢٢٢/٦٠ والفقرة الخامسة من ديباجة القرار ٢٢٣/٦٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٦ من جدول الأعمال والبند ٦٦ من جدول الأعمال في مجموعه؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد حان الوقت لكي أقدم بضع ملاحظات ختامية قبل أن نختتم هذا الجزء من أعمال الدورة الستين للجمعية العامة. وكما قلت، أمل أن يكون اليوم آخر يوم في عملنا، ولكن حيث أنني لست متأكدا من التوقيت الذي ستمكن فيه من عقد جلسة عامة مرة أخرى لإقرار الميزانية، أود أن أستفيد من وجود الممثلين في هذه القاعة هذا الصباح لأقول بضع عبارات. وإني واثق بأنهم استلموا جميعا رسالتي بالأمس والتي تستعرض التقدم المحرز حتى الآن في متابعة اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ ولذا لن أكرر تفاصيل تلك الرسالة. ولقد تم أيضا تعميمها اليوم في هذه القاعة.

كما يعلم الأعضاء، لم تنته اللجنة الخامسة بعد من عملها بشأن ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتشجعي الجهود الحثيثة والبناءة التي يتم بذلها لإيجاد الحلول، وآمل أن نتمكن في غضون هذا اليوم من التوصل إلى نتيجة بشأن تلك المسألة العاجلة والبالغة الحيوية للأمم المتحدة. فنحن بحاجة إلى بنود مالية محددة بوضوح لأعمالنا في السنتين المقبلتين.

وإني أول من يقر بأن هذه الفترة من عمل الجمعية العامة كانت شديدة التوتر. ولتذكر أن زعماءنا اجتمعوا هنا، قبل ١٠٠ يوم بالتحديد، لعقد اجتماع قمة واعتمدوا

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، بصيغته المنقحة شفويا.

ولقد أصبحت أوكرانيا من مقدمي مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا؟
اعتمد مشروع القرار A/60/L.16/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا، (القرار ٢٢٢/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.45، المعنون ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا“.

ولقد أصبحت أوكرانيا من مقدمي مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.45؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.45 (القرار ٢٢٣/٦٠).
الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للوفود التي تود التكلم تعليلا لمواقفها بشأن مشاريع القرارات المعتمدة للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية التي ستتكم تعليلا للتصويت.

السيدة نونيز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): لم يعارض وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية التوافق في الآراء، نظرا لدعمنا لشعوب أفريقيا وتضامننا معها.

والاجتماعي، وإصلاح الأمانة العامة والإدارة، وإصلاح مجلس الأمن، والعمل في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن تمنحنا القوة أيضا عندما نبدأ، في كانون الثاني/يناير، النظر في المزيد من الجوانب المتعلقة بمتابعة اجتماع القمة، مثل الاتساق على نطاق المنظومة، والعمل في مجال البيئة، وتنشيط الجمعية العامة.

وكما قلت من قبل، أعتقد أن الإسهام الملموس الأكثر قيمة الذي يمكن أن نقدمه لتنشيط الجمعية العامة سيكون التنفيذ الحسن التوقيت والفعال لنتائج اجتماع القمة العالمي.

وبعد الأعمال التي أدناها والتجارب التي مررنا بها في فصل الخريف هذا، بت أكثر اقتناعاً الآن من أي وقت مضى بأهمية تعزيز دور الجمعية العامة وأهميتها. نحن نمثل جميع أمم العالم وجميع شعوبه. وعلينا معاً أن نؤكد من جديد المركز المحوري للجمعية العامة بوصفها الجهاز التمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة للتداول وصنع القرار.

واليوم، أود أولاً أن أعرب عن آيات شكرنا لجميع أعضاء الأمانة العامة، ولا سيما وكيل الأمين العام جان تشن وكل الموظفين المخلصين والمجدّين في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. لقد قدموا لنا دعماً قيماً خلال الجزء الأول هذا من الدورة الستين. وعلينا كذلك ألا ننسى جميع الموظفين الذين يعملون وراء الكواليس المترجمون الشفويون والطابعون وكل من يعمل من أجل أن يمضي عملنا بسلاسة.

ثانياً، أود أن أشكر نواب الرئيس، ورؤساء اللجان وكل الآخرين بيننا الذين أدوا أدواراً قيادية في أعمالنا حتى اليوم. فالبعض منهم أنجزوا أعمالهم، والبعض الآخر على وشك القيام بذلك، لكن ما يجمع بينهم هو النهج الذي يمارسونه بمهارة، والتزامهم القوي بعملهم، وتصميمهم على رؤية الأمم المتحدة تنجز ما طلب زعمائنا أن ننجزه.

برنامجاً إصلاحياً طموحاً للأمم المتحدة. ولقد حدد ذلك البرنامج الخطى والتوجهات للعديد من أعمالنا خلال الأشهر القليلة الماضية. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة نخرطنا بكل وجداننا في تنفيذ الإصلاحات، إلى جانب برنامج عملنا العادي. وإني شديد الامتنان لكل الممثلين على الجهد الذي بذلوه في عملنا وعلى استعدادهم للعمل بجديّة من خلال الآليات المفتوحة والشفافة والمشمّلة للجميع التي وضعناها لمشاوراتنا ومفاوضاتنا.

ولقد حققنا بالفعل بعض المنجزات الهامة. فتوصلنا إلى اتفاق بشأن لجنة بناء السلام. وقمنا بتوسيع الآلية المركزية الحالية لتمويل الأنشطة الإنسانية وحولناها إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. واعتمدنا البروتوكول الاختياري لاتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وفي وقت لاحق اليوم أمل أن نتمكن من البت في مشروع القرار المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يمهد الطريق لعقد اجتماع هام ورفيع المستوى العام المقبل.

هذه منجزات ينبغي لنا جميعاً أن نفخر بها كثيراً. وإذا تم تنفيذها بسرعة وفعالية - وعبارة "تنفيذها" لها أهميتها في منظماتنا - وتم دعمها بشكل فعال، فإنها ستؤثر بشكل ملموس على البشر في كل أنحاء العالم الذين يعولون على الأمم المتحدة في أملهم المتمثل في تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً. وهذه المنجزات هي أيضاً إشارة مبكرة إلى العالم مفادها أن هذه الهيئة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكنها أن تتخذ وستتخذ قرارات صعبة وهامة بشأن التحديات التي نواجهها نحن والعالم.

ويجب أيضاً أن تعطي منجزاتنا هذه زخماً لعملنا المتواصل بشأن مسائل إصلاحية أخرى هامة - وهي مجلس حقوق الإنسان، ومتابعة التنمية، وإصلاح المجلس الاقتصادي

أن تتناول البنود الأخرى من جدول الأعمال التي لم نستكمل مناقشتها صباح هذا اليوم.

البند ٤٥ من جدول الأعمال

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مشروع القرار (A/60/L.43)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/625)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/60/L.43 صدر بوصفه الوثيقة A/60/625، ونص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وارد، في الوقت الحاضر، في الفرع ياء من الوثيقة A/C.5/60/L.22.

ونظرا لتأخر الوقت، لن أدلي ببيان المعد بشأن مشروع القرار الهام هذا. ويجري توزيع نسخ من البيان على الوفود.

أود مجرد القول إن العام الجديد، ٢٠٠٦، سيصادف مرور خمسة أعوام على إصدار الإعلان الهام للالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة. لقد أحرز العالم تقدما بشأن مكافحة فيروس مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. خلال الساعة المقبلة، سيموت أكثر من ٣٠٠ شخص من جراء الإيدز. وفي نفس الفترة الزمنية، سيصاب بالمرض من جديد ما يزيد على ٥٠٠ من الرجال والنساء والأطفال، أكثر من نصفهم اقل من سن ٢٤ عاما.

كان ردنا الأولي على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ردا بطيئا، ولكن علينا أن نجعل عام ٢٠٠٦

أود كذلك أن أشكر جميع ممثلينا الدائمين والممثلين والموظفين على العمل الذي قاموا به بروح نبيلة وعلى الدعم الذي وفروه لي ولمكتبي خلال الأيام الـ ١٠٠ الأولى هذه. إنني أقدر ذلك عميق التقدير. وثمة شكر خاص أتوجه به إلى مجموعة نواب الرئيس الممتازة، الذين ساعدوني في قيادة الجمعية العامة بفائق المهارة والإخلاص.

عندما كنت أكتب هذه الملاحظات مع زملائي، حاولنا إيجاد أمور أخرى حدثت في ١٠٠ يوم. والواقع أننا وجدنا إمبراطورا صينيا في القرن التاسع عشر أطلق عملية إصلاح لمدة ١٠٠ يوم، أجرى خلالها أعمالا جريئة وطموحة. ولكن المشكلة الوحيدة - وهي مشكلة جعلتني أتردد في ذكرها كمثال - أنه بعد ١٠٠ يوم، قررت عمته، الإمبراطورة الأرملة العجوز، أن كيلها قد طفح وزجته في السجن لما تبقى من حياته.

في الختام، أود أن أتمنى لكل منكم ولأسركم أعيادا سعيدة ومفعمة بالسلم، وعاما جديدا مزدهرا. وإنني على ثقة بأن الفرصة ستتاح لنا جميعا - بمن فيهم أعضاء اللجنة الخامسة - كي نرتاح ونشحن طاقاتنا في الأيام المقبلة. وأتطلع إلى الترحيب بكل واحد منكم في كانون الثاني/يناير لمواصلة عملنا بعزيمة وتصميم متجددين وبإيمان بهذه المنظمة.

سوف تتناول الجمعية البنود المتبقية حسبما يرد في اليومية الصادرة اليوم، بما في ذلك تقارير اللجنة الخامسة، حالما تنتهي اللجنة الخامسة من عملها.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٢.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بعودة الأعضاء مساء هذا اليوم؛ ونحن في الأمم المتحدة لدينا بعض الطرق الغريبة للاحتفال بالعطلات. ومواصلة لسعادتنا، قبل أن نصل إلى مناقشة مسألة الميزانية، التي سنبتهج لتأجيلها، يلزمنا

القادم. وإذا تم اليوم اعتماد مشروع القرار A/60/L.43، ساحت بقوة على التمثيل الرفيع المستوى في الاجتماع لأكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

وقبل أن أعطي الكلمة لممثل كوبا، الذي يود أن يتكلم تعليلاً للموقف من مشروع القرار A/60/L.43، اذكر الوفود بان تعليقات التصويت أو الموقف تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كومرباتش ميغين (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
حينما اعتمدت وثيقة نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، أشار وفدنا بوضوح إلى استيائه حيال الفرع المتعلق بمختلف المسائل المتصلة بجدول الأعمال الدولي للتنمية. وأوضحنا تحفظاتنا المتعلقة بنص الوثيقة الختامية، التي شاب اعتمادها عدم الشفافية والتلاعب من جانب وفود قوية جدا بعينها. ولم يجرز تقدم جوهري بشأن الالتزامات التي قطعت في مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة. كما أننا لم نتمكن من التأكيد مجددا على نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

ولئن كانت الوثيقة الختامية تؤكد من جديد على أن الالتزامات المتفق عليها الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين، التي عقدت في عام ٢٠٠١، سيتم تنفيذها بالكامل، فإن الوثيقة بعد ذلك تؤدي فوراً إلى تقويض تلك الالتزامات المتفق عليها: إذ تم اختزال هدف الحصول العالمي على العلاج للذين يحتاجون إليه ليصبح مجرد غاية تتمثل في الاقتراب بأكبر قدر ممكن من تحقيق بلوغ ذلك الهدف في عام ٢٠١٠. ولكننا نعلم جميعاً أنه بغية وقف الوباء، لا بد من اتخاذ إجراء عاجل الآن.

ومن الواضح أن رعاية السوق الليبرالي الجديد مهتمون بأرباح الشركات الرئيسية للأدوية أكثر من

السنة التي يهب فيها المجتمع الدولي أخيراً للاضطلاع بدوره. ويلزمنا أن نركز على التعليم ونوع الجنس والصحة. وشعرت بالسرور لان وثيقة نتائج اجتماع القمة العالمي الذي عقده مؤخرًا الجمعية العامة (القرار ١/٦٠) تضمنت أحكاماً بشأن قدرات النظم الصحية، ولان الجمعية العامة اتخذت بالإجماع قراراً بشأن تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة العالمية (القرار ٣٥/٦٠).

إن مشروع القرار الذي أتولى عرضه اليوم، المعنون "تحضير وتنظيم اجتماع المتابعة لعام ٢٠٠٦ بشأن نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يهدف الطريق لإجراء الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١، وللإجماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويستجيب مشروع القرار كذلك للالتزام الذي قطعه قادتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بالتنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي أنشأها الإعلان.

وأود أن أعرب عن صادق شكري للسفير كريستوفر هاكيت، ممثل بربادوس، وللسفيرة لكساناشنتون لوهافان، ممثلة تايلند، على رئاستهما المشتركة الحاضرة والملتزمة للمشاورات غير الرسمية التي اسفرت عن مشروع القرار هذا. وبطبيعة الحال، أود أن أشيد بجميع الوفود على توصلها إلى اتفاق في المشاورات. وجميعنا نعلم انه كانت هناك صعوبة في إيجاد أساس مشترك بشأن بعض المسائل الحساسة. ونقدر تقديراً شديداً روح التوافق تلك.

وفي الختام، أود أن ألاحظ أن الحضور الرفيع المستوى سيكون أمراً جوهرياً لنجاح الاجتماع المقترح العام

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٢٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في التكلم تعليلاً لموقفها من مشروع القرار الذي اعتمد من فوره.

السيد يانيس بلجريم (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): مع أن وفدنا لم يعارض توافق الآراء بشأن A/60/L.43، فإنه يرى من الضروري أن يدلي بالبيان التالي.

من الأسباب الكثيرة التي دفعت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى عدم قبول الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١) أن من شأنها أن تبيح التراجع خطوة كبيرة للوراء في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الصياغة الجديدة التي قبلها بعض رؤساء الدول أو الحكومات، والتي بمقتضاها يقتصر الالتزام على الاقتراب قدر الإمكان من الهدف المتمثل في أن يحصل على العلاج كل من يحتاجون إليه بحلول عام ٢٠١٠ بدلا من الالتزام الراسخ بكفالة حصول الجميع على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الراجعة، خطوة للوراء وعدم تنفيذ للإعلان بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية.

ونحث المجتمع الدولي بأسره على إبقاء التزامات إعلان الألفية حية وعدم تحديد الأهداف الموضوعية في عام ٢٠٠٠ بهذه الصياغة الجديدة التي لا تشجع كثيرا. ونرجو كذلك ألا تشكل هذه الخطوة التراجعية في الحرب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سابقة تسمح لأقوى البلدان في النظام الدولي بقصر الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى على حدودها الدنيا.

لتلك الأسباب نعرب عن تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار والفقرة ١٢ من منطوقه.

اهتمامهم بحياة ملايين الأشخاص الذين يعانون من عواقب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن تدرك ذلك أسر حوالي ٣٠٠ شخص سيموتون - كما قلت سيدي - خلال الساعة المقبلة.

وباعتماد مشروع القرار A/60/L.43، بشأن التحضير للاجتماع المقرر عقده العام المقبل، فإن الجمعية العامة على وشك تكرار الخطأ الذي ارتكبه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبالتالي، لن ينضم وفدنا إلى توافق الآراء على مشروع القرار، ويعارض لغة مشروع القرار بشأن الحصول الشامل على العلاج لجميع الذين يحتاجون إليه، الواردة في الفقرة ١٢، التي تكرر الخطوة إلى الوراء التي اتخذتها الفقرة ٥٧ (د) من وثيقة نتائج اجتماع القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. فضلا عن ذلك، تمهد تلك اللغة الطريق لضعاف الأهداف الإنمائية الأخرى في مجال الصحة العامة والمجالات الأخرى التي لا تهتم بها الأعمال التجارية الكبيرة.

وسيواصل بلدنا معارضة العوائق التي وضعت في طريق التنمية المستدامة للبلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، أرجو من الوفود أن توجز تعليلاتها للتصويت أو الموقف بقدر الإمكان.

سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.43، المعنون "تحضير وتنظيم اجتماع المتابعة لعام ٢٠٠٦ بشأن نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/60/L.43؟

الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/60/L.34 وتعديله، فقد صدر بوصفه الوثيقة A/60/621، ويرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية مؤقتاً في الفرع واو من الوثيقة A/C.5/60/L.22.

وقبل أن نمضي إلى أبعد من ذلك، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مقدمي التعديل الوارد في الوثيقة A/60/L.35 قد سحبوا هذا التعديل.

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة، الذي يود أن يتكلم تعليلاً لموقفه.

السيد ولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي، مع إبداء الإيضاح التالي.

فيما يتعلق بالفقرة ٥ من المنطوق، التي كنا قد اقترحنا تعديلاً لها، صدر بوصفه الوثيقة A/60/L.35، نود أن نؤكد التزامنا بتنفيذ الولاية التي ينص عليها مشروع القرار. كما نود أن نؤكد مجدداً التزامنا بوقف جرائم الإبادة الجماعية أينما تقع وبتقديم الدعم لبرامج التوعية لجميع المواطنين والبلدان التي عانت من تلك الجريمة الشنعاء. ولهذا السبب ننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المطروح.

وقد خصصنا قدراً كبيراً من الموارد المالية والبشرية لطائفة واسعة من البرامج في رواندا، وذلك في مجالات تتراوح ما بين الديمقراطية والإدارة والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية الاقتصادية للريف والأمن الغذائي. وبعض تلك البرامج مكرسة للنهوض بالعدالة والمصالحة على الصعيدين المحلي والوطني. ومن المهم بصفة خاصة فيما يتعلق بمشروع القرار أننا نوفر التمويل لصندوق

السيد ولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): انضمت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار الذي اعتمد من فوره فيما يتعلق بتحضير وتنظيم اجتماع المتابعة لعام ٢٠٠٦ بشأن نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ورغم أننا نأسف لظهور تقرير غير متوقع في آخر لحظة عن الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية، نتوقع أن تستوعب جميع تكاليف الاستعراض الشامل غير المشمولة بالفعل في ميزانية فترة السنتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ**

مشروع القرار (A/60/L.34)

التعديل (A/60/L.35)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/621)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أقرت مناقشة البند ٧٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) و (ج) و (د) في جلستها العامتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين، المعقودتين يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واتخذت سبعة قرارات في إطار هذا البند في جلستها العامتين الثانية والخمسين والثالثة والستين.

وفيما يتعلق بهذا البند الفرعي، معروض على الجمعية العامة الآن مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/60/L.34، وتعديل عليه تتضمنه الوثيقة A/60/L.35. أما تقرير اللجنة

بدون تصويت في العام الماضي. ويبرهن اتخاذ قرار الليلة مرة ثانية على ما يظهره الأعضاء من فهم وتأييد لا يقتصران على هذا القرار بل يمتدان إلى حالة الناجين من جرائم الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤.

كما أود أن أشكر الوفود التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار على مستوى التفهم والمرونة الذي أبدته خلال المشاورات. ونعرب عن تقديرنا أيضا للبلدان التي اشتركت في تقديم مشروع القرار. وأتمنى للأعضاء عطلة رائعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال.

تقارير اللجان الأولى والثانية والثالثة والخامسة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجان الثلاث المتبقية على النحو التالي. تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ٩٧ من جدول الأعمال؛ تقرير اللجنة الثانية عن البند الفرعي (ج) من البند ٥٤ من جدول الأعمال، والبند الفرعي (أ) من البند ٥٥ من جدول الأعمال؛ وتقارير اللجنة الثالثة بشأن البندين ٦٤ و ٦٧ والبندين الفرعيين (ب) و (ج) من البند ٧١ من جدول الأعمال. وبعد ذلك ستنظر الجمعية العامة أيضا في تقارير اللجنة الخامسة عن البنود ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٧ إلى ١٢٩ و ١٣٢ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٢ من جدول الأعمال.

ما لم يوجد اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سوف أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجان الأربع المعروضة على الجمعية اليوم. تقرر ذلك.

الناجين من الإبادة الجماعية، الذي يقدم منحاً دراسية للناجين. إضافة إلى ذلك، نقدم ما نسبته ٢٥ في المائة من التمويل اللازم للمحكمة الجنائية لتقوم بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وتلك مساهمات كبيرة تشهد بقوة التزامنا بمكافحة جريمة الإبادة الجماعية وتقديم مرتكبيها للعدالة.

ويعكس موقفنا من الفقرة ٥ من المنطوق اقتناعنا بأن تعزيز سلطة الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها يتوقف جزئياً على إصلاح الميزانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.34، المعنون "تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي".

ولدينا عدد إضافي من مقدمي مشروع القرار: إيطاليا، بروندي، تونس، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، سلوفينيا، كرواتيا، موناكو، النرويج.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/60/L.34؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٢٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ليقدم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

السيد إيدوكو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): لن آخذ كثيراً من الوقت بالنظر إلى أننا قد تأخرنا ليلاً ونقتطع من عطلتنا.

أعرب عن امتناني للأعضاء لاتخاذهم هذا القرار بدون تصويت. كما نود أن نشير إلى أن قراراً مماثلاً اتخذ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الرابع والعشرين، الذي أوصت اللجنة الأولى باعتماده في الفقرة ٩٤ من تقريرها.

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الرابع والعشرين صدر بوصفه الوثيقة A/60/617، ويرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/60/L.22، الفرع باء.

مشروع القرار الرابع والعشرون عنوانه "الشفافية في مجال التسلح".

طلب إجراء تصويتات منفصلة على عبارة "والتوصيات الواردة في الفقرات ١١٢ إلى ١١٤ من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٣" في الفقرة ٢ من المنطوق، وعلى الفقرة ٣ والفقرة ٤ (ب) والفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار الرابع والعشرين. هل يوجد أي اعتراض على تلك الطلبات؟

لعدم وجود اعتراض، أ طرح للتصويت أولا عبارة "والتوصيات الواردة في الفقرات ١١٢ إلى ١١٤ من تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٣" الواردة في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الرابع والعشرين، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تقتصر البيانات إذن على تعليقات التصويت.

إن مواقف الوفود بالنسبة إلى توصيات اللجان الأربع هذه تم إيضاحها في اللجان وهي مسجلة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

"تقتصر الوفود، قدر المكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليق تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تحدد بمدة عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقارير اللجان الأولى والثانية والثالثة والخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرارات بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجان، ما لم يتم إخطارنا بخلاف ذلك مسبقا. وهذا يعني أنه أينما أجري تصويت منفصل أو مسجل، سنتبع نفس الأجراء. وأرجو أيضا بالنسبة إلى التوصيات التي اعتمدت من دون تصويت في اللجنة المعنية أن نتمكن من اعتمادها من دون تصويت.

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

نزع السلاح العام الكامل

تقرير اللجنة الأولى (A/60/463)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/617)

٢٠٠٣“ في الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت. [بعد ذلك أبلغت وفود اريتريا وإسرائيل وباراغواي وبوليفيا وزامبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفدا لبنان والمملكة المتحدة الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أ طرح للتصويت الآن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الرابع والعشرين، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا،

الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزايا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية).

المعارضون:

لا أحد

المتنعون:

الجزائر، البحرين، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

تقرر الإبقاء على عبارة ”والتوصيات الواردة في الفقرات ١١٢ إلى ١١٤ من تقرير الأمين العام لعام

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لا تيفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تازانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية).

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت،

إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تازانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، المغرب، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود اريتريا وإسرائيل وباراغواي وبوليفيا وزامبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد لبنان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت؛ وأبلغ وفد ميانمار الأمانة العامة بأنه كان ينوي عدم المشاركة في التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أ طرح للتصويت الآن

الفقرة ٤ (ب) من منطوق مشروع القرار الرابع والعشرين، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها. طلب إجراء تصويت مسجل.

هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية).

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، البحرين، الصين، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، المكسيك، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٦ بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود اريتريا وإسرائيل وباراغواي وبوليفيا وزامبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد لبنان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار في مجموعه. طلب إجراء تصويت مسجل.

الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٤ (ب) بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود اريتريا وإسرائيل وباراغواي وبوليفيا وزامبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد لبنان الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت؛ وأبلغ وفد ميانمار الأمانة العامة بأنه كان ينوي عدم المشاركة في التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أ طرح للتصويت الآن

الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار الرابع والعشرين، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قبرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، موناكو، ناميبيا، نيبال،

العراق، الأردن، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، المغرب، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

اعتمد مشروع القرار الرابع والعشرون بأغلبية ٩٩ صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع ٢٢ عضواً عن التصويت (القرار ٦٠/٢٢٦).

[بعد ذلك أبلغ وفدا إسرائيل وبوليفيا الأمانة العامة بأهمهما كانا ينيان التصويت مؤيدين؛ وأبلغ وفدا لبنان وميانمار الأمانة العامة بأهمهما كانا ينيان الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٩٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تختتم الجمعية العامة نظرها في جميع تقارير اللجنة الأولى.

البند ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والاعتماد المتبادل

(ج) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (A/60/490/Add.3)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/623)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الثاني الذي أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٥ من تقريرها.

وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الثاني صدر بوصفه الوثيقة

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون:

الجزائر، البحرين، الصين، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)،

لعدم وجود اعتراض، اطرح للتصويت الآن الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها. وقد طلب إجراء تصويت مسجل. أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، فرنسا، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، قبرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، الإتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

السودان، الولايات المتحدة الأمريكية.

A/60/623، ويرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/60/L.22، الفرع حاء.

نبت الآن في مشروع القرار الثاني. لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦٠/٢٢٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ج) من البند ٥٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية (A/60/491/Add.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/624)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٣ من تقريرها.

وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار باعتباره الوثيقة A/60/624، ويرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/60/L.22، الفرع طاء.

طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار. هل يوجد أي اعتراض على ذلك الطلب؟

المتنعون:

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

النهوض بالمرأة

تقرير اللجنة الثالثة (A/60/503)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/616 و A/60/619)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية في مشروع القرارين الرابع والسادس اللذين أوصت اللجنة الثالثة باعتمادهما في الفقرة ٤٨ من تقريرها.

وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرارين الرابع والسادس بوصفهما الوثيقتين A/60/619 و A/60/616 على التوالي. ويرد نص مشروع القرارين عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/60/L.22، الفرع ألف والفرع دال، على التوالي.

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه مثلما تم الاتفاق عليه في اللجنة الخامسة، تم حذف عبارة "إذا كانت المساهمات الطوعية أقل من المطلوب" من الفرع دال من الوثيقة A/C.5/60/L.22. وتنتهي الجملة الآن بلفظة "٢٠٠٦".

مشروع القرار الرابع عنوانه "مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور،

أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لا تفييا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، هولندا، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٦ بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود باراغواي وبوليفيا والسودان وكندا وكولومبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة؛ وأبلغت وفود إسبانيا وإسرائيل والبرتغال والمملكة المتحدة ونيوزيلندا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في

مشروع القرار في مجموعته. وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار في مجموعته (القرار ٢٢٨/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبهذا تختتم الجمعية

العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٥٥ من جدول الأعمال.

وبهذا تختتم الجمعية العامة نظرها في جميع تقارير

اللجنة الثانية.

اعتمد مشروع القرار الرابع بأغلبية ٩٥ صوتاً مقابل ١٠ أصوات، مع امتناع ٢٥ عضواً عن التصويت (القرار ٢٢٩/٦٠).

[بعد ذلك أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي وبوليفيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار السادس عنوانه "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

طلب إجراء تصويتين مسجلين على الفقرة ١٤ وعلى الفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار السادس. هل توجد أي اعتراضات على هذين الطلبين؟

لعدم وجود اعتراضات على الطلبين، أترح للتصويت أولاً الفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار السادس، التي طلب إجراء تصويت منفصل عليها. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو،

إريتريا، غامبيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، الدانمرك، فنلندا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

النمسا، بلجيكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، النرويج، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، سويسرا، أوكرانيا

طلب إجراء تصويت منفصل عليها. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، قبرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فتويلا (جمهورية - البوليفارية)، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

بروني دار السلام، اليابان، ماليزيا، ميانمار، سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٤ بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي وبوليفيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أ طرح للتصويت الآن

الفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار السادس، التي

المعارضون:

كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزايا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فتويلا (جمهورية - البوليفارية)، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

البحرين، كوبا، مصر، الجماهيرية العربية الليبية، المملكة العربية السعودية، السودان، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

المتنعون:

بروني دار السلام، الصين، اليابان، ماليزيا، ميانمار، قطر، سنغافورة، الإمارات العربية المتحدة.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٥ بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي وبوليفيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار السادس في مجموعته. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار السادس في مجموعته بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٦٠/٦٣٠).

[بعد ذلك أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي وبوليفيا والفلبين الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٦٤ من جدول الأعمال؟

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

تقرر ذلك.

البند ٦٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم

تقرير اللجنة الثالثة (A/60/505)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/618)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الثاني، الذي توصي به اللجنة الثالثة في الفقرة ٤٦ من تقريرها.

وقد صدر تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الثاني بوصفه الوثيقة A/60/618. ويرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية عليه مؤقتاً في الجزء جيم من الوثيقة A/C.5/60/L.22.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الثاني، أبلغتنا أمانة اللجنة الثالثة بأنه حدثت بعض حالات حذف غير مقصودة من قائمة مقدمي القرار الواردة في تقرير اللجنة وسيصدر تصويب بذلك في الوقت المناسب.

مشروع القرار الثاني عنوانه "حقوق الطفل". وقد طلب إجراء تصويت منفصل على كل من الفقرات ١٥ (د) و ٢٧ و ٢٨ و ٣٥ من المنطوق. هل توجد أي اعتراضات على تلك الطلبات؟

لعدم وجود أي اعتراض، سأطرح أولاً للتصويت الفقرة ١٥ (د) من مشروع القرار الثاني، التي طلب إجراء تصويت مسجل منفصل بشأنها.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا،

شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، لا تيفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترانينا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فزويلا (جمهورية - البوليفارية)، زامبيا.

المعارضون:

أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بروني دار السلام، غيانا، جمهورية إيران الإسلامية، جامايكا، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الجمهورية العربية السورية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

البحرين، غامبيا، غانا، غينيا، الهند، إندونيسيا، ملاوي، المغرب، قطر، سري لانكا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، زمبابوي.

الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي،
أوزبكستان، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)،
زمبابوي.

المعارضون:

بربادوس، بروني دار السلام، الصين، كوستاريكا،
مصر، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية،
جامايكا، الجماهيرية العربية الليبية، ملديف، مالي،
الفلبين، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية،
سنغافورة، السودان، الجمهورية العربية السورية،
الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

المتنعون:

أنتيغوا وبربودا، البحرين، بنغلاديش، غامبيا، غانا،
غينيا، الأردن، ماليزيا، المغرب، ميانمار، عمان،
باكستان، قطر، سري لانكا، الإمارات العربية
المتحدة، زامبيا.

أبقي على الفقرة ٢٧ من منطوق مشروع القرار
الثاني بأغلبية ٨٥ صوتا، مقابل ٢٠ صوتا، وامتناع
١٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي وبوليفيا
وعمان وكوستاريكا الأمانة العامة بأنها كانت تعترض
التصويت مؤيدة؛ وأبلغ وفد زمبابوي الأمانة بأنه
كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأطرح للتصويت الآن
الفقرة ٢٨ من منطوق مشروع القرار الثاني، التي طلب
إجراء تصويت مسجل بشأنها.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا،
النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا،

أبقي على الفقرة ١٥ (د) من منطوق مشروع القرار
الثاني بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١١ صوتا، وامتناع
١٤ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي وبوليفيا
الأمانة العامة بأنها كانت تعترض التصويت مؤيدة؛
وأبلغ وفد زامبيا الأمانة بأنه كان ينوي الامتناع عن
التصويت.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأطرح للتصويت الآن
الفقرة ٢٧ من منطوق مشروع القرار الثاني، التي طلب
إجراء تصويت مسجل بشأنها.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا،
النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل،
بلغاريا، بوركينافاسو، كمبوديا، كندا، شيلي،
كولومبيا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية
التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية،
إكوادور، السلطادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا،
فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا،
آيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان،
كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو،
ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة،
موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، ناميبيا،
نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج،
بنما، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد
الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل
الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا،
إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، تركيا،
أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزايا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزايا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

اليابان، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

غانا، غينيا، المغرب.

أبقي على الفقرة ٣٥ من منطوق مشروع القرار الثاني بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٣ أصوات، وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغت وفود إسرائيل وباراغواي والبرازيل وبوليفيا الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت مؤيدة.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الثاني في مجموعه. طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش،

المعارضون:

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تقرير اللجنة الثالثة (A/60/509/Add.2) (الجزء الأول))

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/622)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الثالثة في الفقرة ٢١ من تقريرها.

وصدر تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار بوصفه الوثيقة A/60/622. ويرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية مؤقفاً في الجزء زاي من الوثيقة A/C.5/60/L.22.

سنت الآن في مشروع القرار المذكور، وعنوانه "اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم".

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٢/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٧١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار الثاني في مجموعته بأغلبية ١٣٠ صوتاً مقابل صوت واحد (القرار ٢٣١/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يرغب في التكلم تعليلاً لتصويته.

السيد ولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالقرار ٢٣١/٦٠، المعنون "حقوق الطفل"، الذي جرى عرضه في إطار البند ٦٧ من جدول الأعمال، "تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم"، تود الولايات المتحدة أن توجه اهتمام الجمعية العامة إلى التعديلات التي عرض وفدنا إجرائها على مشروع القرار المذكور خلال نظره بواسطة اللجنة الثالثة. ولن نعيد تقديم تلك التعديلات في الجلسة العامة، ولكننا نود أن نثبت في السجل أن موقفنا لم يتغير. وتود الولايات المتحدة أن تؤكد عدم موافقتنا فيما يتعلق بصياغة الإشارات الواردة في القرار إلى المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية حقوق الطفل، في جملة أحكام أخرى، وفيما يتعلق بعدم التشديد على الصكوك الأخرى التي تحمي الأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٦٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

مسائل حقوق الإنسان

تقرير اللجنة الثالثة (A/60/509/Add.3)

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/620)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار السادس، الذي توصي اللجنة الثالثة في الفقرة ٧٠ من تقريرها باعتماده.

تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار السادس قد أصدر بوصفه الوثيقة A/60/620. وفي الوقت الحالي، يرد نص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في الجزء هاء من الوثيقة A/C.5/60/L.22.

أعطي الكلمة لممثل ميانمار الذي طلب الكلمة لتعليق التصويت قبل البت في مشروع القرار.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): للأسباب التي شرحناها بوضوح أثناء اجتماع اللجنة الثالثة المعقود في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فإننا نرفض رفضاً قاطعاً المزاعم والاتهامات الواردة في مشروع القرار السادس، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". وباسم وفد ميانمار، أود أيضاً أن أؤكد مرة أخرى أنه لا صلة لنا بمشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نبت الآن في مشروع القرار السادس، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار".

لقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار السادس بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو نفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٦٠/٢٣٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (جيم) من البند ٧١ من جدول الأعمال والبند ٧١ من جدول الأعمال في مجموعه؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية

العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الثالثة.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة

الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال ١٢١، ١٢٢، ١٢٧ إلى ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٢.

أرجو أن تقوم مقررة اللجنة الخامسة، السيد كاتيا بيرمان، من فنلندا، بعرض تقارير اللجنة الخامسة أمام الجمعية العامة في بيان واحد.

السيدة بيرمان (فنلندا) (مقررة اللجنة

الخامسة) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف اليوم بأن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن التوصيات بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الستين. لقد انعقدت اللجنة الخامسة في الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حيث عقدت ٣٦ جلسة عامة وأكثر من ١٠٠ جولة من المشاورات غير الرسمية، علاوة على عدد لا يحصى من المشاورات غير الرسمية خارج قاعة المؤتمرات رقم ٥.

فيما يتعلق بالبند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"، الوارد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الخامسة المتضمن في الوثيقة (A/60/561)، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يختص بالبند ١٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم

عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و "تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١" - فهما يردان في الوثيقتين A/60/605 و A/60/606، على التوالي.

وفي الفقرة ٦ من كلا التقريرين، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرارين، وقد اعتمدها اللجنة جميعها بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥"، في الفقرتين ٧ و ٨ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/593، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار ومشروع مقرر، على الترتيب. ومشروع القرار معنون "التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي". واللجنة قد اعتمدت كلا المشروعين بدون تصويت.

معروض على الجمعية أيضاً الوثيقة A/60/593/Add.2، وفي الفقرة ٦ منها توصي اللجنة الخامسة باعتماد مشروع قرار بشأن تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٤ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧"

المتحدة" في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/60/609، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعنون "تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا".

وفيما يتعلق بالبند ١٢٧ من جدول الأعمال، المعنون "خطة المؤتمرات" في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/601، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع قرار بشأن خطة المؤتمرات، اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٨ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة" في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/602، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يختص بالبند ١٢٩ من جدول الأعمال، المعنون "إدارة الموارد البشرية" في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/603، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمده اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية" في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/604، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار المعنون "تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بمراجعة حسابات إدارات اللجان الإقليمية"، الذي اعتمده اللجنة بدون تصويت.

أما مشروعاً تقريراً للجنة عن البندين ١٣٤ و ١٣٥ من جدول الأعمال - المعنونين، على الترتيب، "تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين

الإدارة والميزانية. وأود أن أشكر كل الذين كان لي شرف وامتياز الجلوس معهم على منصة قاعة المؤتمرات ٣ على رفقتهم المبهجة جدا.

أخيرا، وباسمنا جميعا، أود أن أعرب عن جزيل شكرنا لممثلي الأمانة العامة، وخاصة لأمانة اللجنة الخامسة - السيد موفسيس أبيليان والسيدة هيليني ثوروب - هيز وموظفيهما - على دعمهم لنا.

وأتمنى لكم جميعا، أيها الزملاء، ولأسركم أجازة رائعة ومرحة. وإذا كان هناك من يستحقون ذلك، فهم بالطبع أنتم. ومرة أخرى، أجازة سعيدة؛ وسأراكم جميعا العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إننا بالفعل نستمتع بالإجازات، أليس كذلك؟

البند ١٢١ من جدول الأعمال

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/561)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٤/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

٢٠٠٧"، توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤٥ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/608 باعتماد خمسة مشاريع قرارات، ترد نصوصها، في الوقت الحالي، في الوثائق A/C.5/60/L.25 و L.26 و L.27 و L.12 و L.13، على التوالي.

وأيا في ما يتعلق بالبند ١٢٤ من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة ١٠ بيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، واردة في الفروع من ألف إلى ياء في الوثيقة A/C.5/60/L.22. ولقد اعتمدتها اللجنة الخامسة بدون تصويت. وترد تقارير اللجنة الخامسة ذات الصلة في الوثيقتين A/60/616 و A/60/625.

وأيا في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة"، توصي اللجنة في الفقرة ٩ من تقريرها (A/60/609) الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر يتعلق بمسائل مؤجلة للنظر فيها لاحقا. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر بدون تصويت.

أود أن أشكر الوفود على تعاونها وأن أؤكد لها أن التغييرات التي تم إدخالها أثناء الجلسة الرسمية ٣٦ للجنة الخامسة، التي عقدت هذا المساء، تم أخذها في الاعتبار كما ينبغي وستدرج في مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية الليلة.

وقبل الختام، أود على الصعيد الشخصي أن أشكر ويايجاز السفير جون آش، رئيس اللجنة الخامسة، على الطريقة التي أدار بها أعمالنا. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر بجرارة زملائي أعضاء المكتب وجميع الزملاء الآخرين في اللجنة الخامسة، الذين تتسم بالفعل دائما بتجربة العمل معهم بالمتعة. وفي مرحلة ما كنت أظن في الحقيقة أن تلك التجربة لن تنتهي أبدا. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد رجاء ساهها، الرئيس المنتخب للجنة الاستشارية لشؤون

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٦/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٧ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/602)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/60/L.20.

نبت الآن في مشروع القرار. لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٧/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

إدارة الموارد البشرية

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/603)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار اعتمده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/609)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت به اللجنة في الفقرة ٩ من نفس التقرير.

نبت أولا في مشروع القرار وسنعود إلى مشروع المقرر في نهاية الجلسة. يرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/60/L.17.

مشروع القرار بعنوان "تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تفتيش إدارة البرامج والتنظيم الإداري للمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا". لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٥/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/601)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/60/L.21.

الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/605)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروعاً قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نصاً مشروعياً القرارين، في الوقت الحالي، في الوثيقتين A/C.5/60/L.15 و A/C.5/60/L.18، على التوالي.

نبت الآن في مشروعياً القرارين.

مشروع القرار الأول بعنوان "التقرير الثاني عن أداء المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٤٠/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في

تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/60/L.23.

نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٨/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/604)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. ويرد نص مشروع القرار، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/C.5/60/L.5.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون، "تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بمراجعة حسابات إدارات اللجان الإقليمية". لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٩/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٤٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثاني معنون "تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٢٤٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/593 و A/60/593/ Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة أولاً في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/60/593.

معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها، ومشروع مقرر أوصت به اللجنة في الفقرة ٨ من التقرير نفسه.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار وفي مشروع المقرر.

إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٦٠/٢٤١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/606)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مشروع قرارين أوصت بهما اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها.

إن نص مشروع القرارين يردان، في الوقت الحاضر، في الوثيقتين A/C.5/60/L.16 و A/C.5/60/L.19.

نبت الآن في مشروع القرارين.

مشروع القرار الأول معنون "التقرير الثاني عن أداء المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/608)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تقرير اللجنة الخامسة وارد، في الوقت الحاضر، في الوثيقة A/C.5/60/L.24 وهو ليس متوفرا إلا باللغة الانكليزية.

نظرا للتأخير وعدم توفر الوقت لتجهيز تقرير اللجنة الخامسة عن هذا البند، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سنتظر الجمعية في التقرير بالانكليزية فحسب.

معروض على الجمعية خمسة مشاريع قرارات أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ٤٥ من تقريرها.

نصوص مشاريع القرارات ترد، في الوقت الحاضر، في الوثائق A/C.5/60/L.25 و A/C.5/60/L.26 و A/C.5/60/L.27 و A/C.5/60/L.12 و A/C.5/60/L.13 على التوالي.

نبت الآن في مشاريع القرارات الخمسة.

نتقل أولا إلى مشروع القرار الأول، المعنون "المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٤٦/٦٠).

نتقل أولا إلى مشروع القرار، المعنون "التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدى الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن: مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٤٤/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع المقرر، المعنون "صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية"، اعتمده اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تنظر اللجنة الآن في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/60/593/Add.2. ومعروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع القرار المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥". مشروع القرار هذا يتكون من فرعين: الفرع ألف المعنون "الاعتمادات النهائية لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥" والفرع باء المعنون "التقديرات النهائية لإيرادات فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥".

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٤٥/٦٠ ألف وباء).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٢٥٠/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل الموقف بشأن القرارات التي اتخذت من فورها.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه هذه الليلة نتائج طيبة بالنسبة للأمم المتحدة. فلدينا ميزانية لفترة سنتين مع موارد كبيرة وتقييم لعام واحد، مما يعني أنه من المتوقع أن تسدد جميع الدول اشتراكاتها على النحو الذي توخاه الميثاق.

إن الاتحاد الأوروبي ما فتئ يشارك في المفاوضات بنشاط، ونأمل أن نكون قد اضطلعنا بدورنا في تضيق شقة الخلافات التي كانت قائمة. وتجمع الميزانية والقرارات المرتبطة بها مختلف التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وحدد العديد منها في وثيقة نتائج اجتماع القمة. وأحرزنا مؤخرا بعض التقدم المتواضع في تنفيذ تلك الوثيقة. وفي العام المقبل يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إحراز المزيد من التقدم بينما نعمل معا للوفاء بالتزاماتنا.

ويشكل إصلاح الإدارة أولوية بالنسبة لنا جميعا، وحدد اجتماع القمة جدولا زمنيا لنا، بحيث تكون تلك النتائج متوفرة حينما نجتمع للنظر في طلب الأمين العام لمنحه إذنا بالإففاق للشريحة الثانية المتوخاة لعام ٢٠٠٦.

وفي العمل بشأن المناقشات المتعلقة بالفقرة ٣ من قرار اعتمادات الميزانية، اتفق المفاوضون على أهمية أن تسمح الميزانية باستمرار عمل الأمم المتحدة ولكن تم الاعتراف،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثاني المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧". يتكون من ثلاثة أفرع: الفرع ألف وعنوانه "اعتمادات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧". والفرع باء وعنوانه "تقديرات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧". والفرع جيم وعنوانه "تمويل الاعتمادات لعام ٢٠٠٦".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٤٧/٦٠) ألف - جيم).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الثالث معنون "المواضيع الخاصة المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٤٨/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الرابع معنون "النفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧".

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار هذا بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٤٩/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الخامس معنون "صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧".

ونقدر القيود الزمنية والتي تفرضها الضغوط من أجل إتمام النظر في جدول الأعمال وخاصة لاعتماد ميزانية لفترة السنتين. فقد كان ذلك هدفا حيويا يلزم تحقيقه لتجنب إغراق المنظمة في أزمة. ولكن المفاوضات واتخاذ القرارات للأسف أصبحت كثيرا ما تجري الآن في داخل فريق محدود العضوية.

ويتعين أن تتغير هذه الإجراءات؛ وإلا فإن نزاهة القرارات المتخذة بتوافق الآراء تصبح موضع تساؤل. وفي هذه المناسبة، يوجد قدر كبير من عدم الارتياح في نطاق المجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء تجاوز اللجنة الخامسة في التفاوض على الميزانية.

ثانيا، فيما يتعلق بالموضوع، يسرنا أن تمكننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ميزانية لفترة السنتين المقبلة. ونرى أنها ميزانية طيبة، وأسهم من اشتركوا في المفاوضات في الخروج بنتيجة جيدة. وقد تفاوضت مجموعة الـ ٧٧ والصين على نحو بناء، وبنية حسنة، طوال تلك العملية وصولا إلى تلك النتيجة وقدمت كثيرا من التنازلات والبوادر إرضاء للأطراف الأخرى.

غير أننا يتعين أن نعرب عن أشد التحفظات إزاء إدراج حد للإنفاق قدره ٩٥٠ مليون دولار في الفقرة ٣ من قرار الاعتمادات. إن ذلك يُبطل إلى حد كبير ثمار الجهود التي بذلناها، لأنه يخفض ميزانية فترة السنتين فعليا إلى ميزانية ستة أشهر. ويعد من الشطط الخطير في ترتيباتنا المتعلقة بالميزانية أن يفرض قيد كهذا على الأمين العام فيما يتعلق بالإنفاق. وأسوأ من ذلك الغرض المقصود من ورائه، وهو توقيع الضغط على الدول الأعضاء لكي تتصرف تحت وطأة التهديد بجرمان المنظمة من التمويل. وهذا يتعارض مع روح الميثاق، الذي يتطلب من الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بتمويل الأمم المتحدة.

على نحو مماثل، بأن طلب الأمين العام ينبغي أن يعامل بما يستحقه وليس بشكل تلقائي.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي العمل بنشاط بالتعاون مع الزملاء في العام القادم من أجل تحقيق الإصلاحات الضرورية وإحراز التقدم المتوقع منا على النحو الذي حدده مؤتمر القمة. ولدينا ثقة بأن الجمعية ستحدث تقدما في هذه الجوانب للبناء على ما أنجزناه الليلة وأن الميزانية لذلك سوف تنفذ بكاملها وفقا لما ننتظره.

وإذا كان لي أن أختتم كلمتي يا سيدي الرئيس على نبرة خاصة، فأشكركم ليس فقط على إدارتكم هذه المسألة بالذات، وإنما أيضا على تخليكم عن إمكانية العودة إلى الوطن لقضاء عطلة عيد الميلاد في السويد حتى تتأكدوا من إقرار هذا الموضوع. ونحن نحييكم على ذلك، ونرجو لجميع زملائنا عطلة سعيدة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على مجاملاته بمناسبة عيد الميلاد.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): وافقت مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن يعتمد بدون تصويت القرار المتعلق بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والقرار المتعلق بالاعتمادات المصاحب له. بيد أنه يتعين علينا الإعراب عن بعض شواغل وتحفظات خطيرة.

أولا، فيما يتعلق بالعملية ينبغي، كما قلت أنتم أنفسكم كثيرا يا سيدي الرئيس، أن تجرى المفاوضات واتخاذ القرارات في الأمم المتحدة في سياق عملية متسمة بالعلنية والشفافية والشمول. وتحقيقا لتلك الغاية توجد ترتيبات مستقرة من خلال هيكل اللجان. ومن دواعي الأسف أن ما حدث في هذه المناسبة لم يف بالمعايير الرفيعة المطلوبة. فقد أجريت العملية في نطاق فريق محدود، وفي إطار من السرية.

اعتمادها بتوافق الآراء. وقد شارك كثير من الوفود مشاركة فعلية في مفاوضات الميزانية وقدمت إسهامات ذات شأن.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوه مع التقدير بالدور الرئيسي الذي قام به السفير السير إيمير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، والسفير ستافورد نيل، ممثل جامايكا ورئيس مجموعة الـ ٧٧.

وقد كان إدماج الحصيلة المبكرة لنتائج الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة في ميزانية فترة السنتين عملية معقدة. ويعكس الموقف الذي اتخذته وفدي طوال هذه العملية التزامنا العميق بإصلاح منظمتنا واعتقادنا أنه يجب أن يتم في أوائل الدورة الحالية للجمعية العامة. ونتوقع في خلال الأشهر الستة القادمة أو نحو ذلك أن نحرز، بل يجب أن نحرز، تقدما كبيرا بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح الإدارة. وسوف يتعين إجراء تقييم لتقدمنا وظهوره على نحو مناسب في عملية التوصل إلى قرار في الجمعية العامة بشأن تعديل الميزانية. ولضمان ذلك، كنا بحاجة إلى آلية من شأنها تعزيز مناقشاتنا في الجزء الأول من العام القادم.

واتفاق الحل التوفيقى الذي توصلنا إليه فريد من نوعه، ونرى أنه يدل على الإصرار الجماعي من جانب جميع الأعضاء على أننا جميعا حريصون على الإصلاح.

وفيهم وفدي أن الفقرة ٣ من قرار الاعتمادات لا تعني تلقائية الموافقة على طلب الأمين العام الإذن بالإنفاق. كما أنه لا ينبغي النظر إلى هذه الفقرة على أنها شرط مفروض للتدخل القسري في اتخاذ أي قرار خاص بالميزانية. بل يعتبر وفدي الحل التوفيقى دليلا ملموسا على إصرار الدول الأعضاء الراسخ على أن تطبق بنية حسنة تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة، كما قرر قادتنا في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. إننا نرحب باعتماد الميزانية ونعتمد المشاركة

وفي إدخال شروط على النظام من خلال التحكم في منبع الإنفاق اتجاه يدعو إلى القلق والأسف الشديدين. ومجموعة الـ ٧٧ والصين، كما أشارت وأظهرت باستمرار، تؤيد الإصلاح بغرض تحسين الإدارة وزيادة الكفاءة في الأمانة العامة. وقد تعهد رؤساء حكوماتنا بتقديم الدعم، وتعمل وفودنا على الوفاء بهذا الالتزام. ولن نتفق دائما على جميع القرارات، وسنواصل الحكم على القرارات بناء على مزاياها الموضوعية.

ومن دواعي الأسف أن سيف داموقليس يكاد يكون الآن مسلطا على رؤوسنا في شكل تهديد لتمويل الأمم المتحدة، وهو آت من أكبر المساهمين في الميزانية. ولهذا السبب، تعد هذه مناسبة حزينة لنا من وجوه كثيرة.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترفض الشروط، ونحن نعارض فرض حد للإنفاق على الأمين العام. ولكننا ووجهنا بخيار بالغ الصعوبة. فلم نشأ أن نعرض المنظمة لأزمة مالية خطيرة كان يمكن أن تنتج عن عدم اعتماد ميزانية. فقررنا لذلك عدم المطالبة بالتصويت على فرض حد أقصى للإنفاق، بالرغم من اعتراضنا الشديد.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تثبت رسميا في المحضر أننا نعتبر هذا العمل تديرا استثنائيا لا ينبغي اتخاذه سابقا. ولا ينبغي تكراره أبدا. كما نود أن نقرر أننا نتوقع من الأعضاء أن يكفلوا تلبية طلب زيادة الإنفاق للرصيد المستحق حين يقدم الأمين العام طلبه بذلك في منتصف العام ٢٠٠٦.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد اليابان يا سيدي الرئيس باعتماد ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بتوافق الآراء. ونشكركم على إدارتكم القوية، التي أجريت في ظلها المفاوضات التي أدت إلى

جميع الدول الأعضاء على الرغم من الاختلاف في مستوى مساهمتنا في موارد المنظمة.

وبصفة شخصية، السيد الرئيس، اسمحو لي أن أتمنى لكم أطيب الأوقات خلال القليل مما تبقى من الأعياد. ويسعدني أن أتمكن الآن من العودة إلى أحفادي الذين ظلوا ينتظروني طوال هذا الوقت كله.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ترحب الولايات المتحدة بقرار الجمعية العامة اليوم بإقرار ترتيبات الميزانية التي ستسمح بمواصلة عمليات وأنشطة الأمم المتحدة الجارية بينما تواصل الدول الأعضاء المناقشات بشأن الإصلاحات التي أقرتها خلال اجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

إن الاتفاق يضع ميزانية السنتين بأنصبة مقرررة للسنة الأولى ويأذن للأمين العام خلالها أن ينفق مبلغ ٩٥٠ مليون دولار، أو ما يكفي لستة أشهر، لحين اتخاذ إجراءات إضافية من جانب الجمعية العامة. ويوفر هذا القرار الموارد الكافية لكي تواصل الأمم المتحدة عملياتها، بينما يؤكد الالتزام الجماعي للدول الأعضاء بمنظمة أكثر قوة وفعالية وخضوعاً للمحاسبة. لذلك، فإن هذه الإصلاحات ستكون لصالح كل دولة عضو.

ويتيح اتفاق اليوم أيضاً إنشاء مكتب أخلاقيات مزود بالموارد الكافية لكي يبدأ عمله الهام من أجل إجراء تقييم خارجي مستقل لنظم مراجعة الحسابات والرقابة داخل الأمم المتحدة بهدف تحديد التدابير اللازمة لتعزيز هذه النظم الهامة، ويتيح كذلك إنشاء لجنة استشارية مستقلة لمراجعة الحسابات. هذه إنجازات حاسمة تنعكس فيها أهدافنا المشتركة.

إن الولايات المتحدة مستعدة لمواصلة المداورات مع زملائنا، وكذلك مع مسؤولي الأمانة العامة بشأن أفضل

بحماس وبروح بناءة في جميع المناقشات بشأن الإصلاح ابتداء من بداية العام المقبل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمنا إلى التوافق في الآراء اليوم بالرغم من تحفظاتنا الجدية على العملية التي أدت إلى الاتفاق بشأن الميزانية. ولم نوافق عليها إلا لأننا نؤمن بالممثل التي تقوم على أساسها المنظمة. وفعلنا ذلك لأننا ندعم جهود الإصلاح التي شرعنا فيها في أيلول/سبتمبر.

ولكننا نود أن نؤكد بوضوح ما بعده وضوح على أنه يجب أن لا يكون هناك أي وهم بأننا يمكن أن نؤيد مثل هذا التصرف في المستقبل، حيث أننا نعتقد بأن هذا الإجراء استثنائي تماما. ولن نسمح بأن تستخدم الميزانية كوسيلة لإلغاء أية ولاية تؤيدها وتقع خارج إطار قرار القمة. ولا نعتقد بوجود أي أمر يمكنه أن يمنعنا من كفالة عمل المنظمة لصالح البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

وكان أكثر الأمور إقناعاً بالنسبة لنا حقيقة أن الأمين العام نفسه أبلغنا بأنه يستطيع أن يقبل هذه الميزانية، وإن كان ذلك مع الكثير من التردد من جانب الأمانة العامة. وقد انضمنا إلى التوافق في الآراء لكي نضمن إعطاء الأمم المتحدة ميزانية واقعية وموارد يمكن توقعها في السنوات القادمة. ولكننا فشلنا في تحمل مسؤولياتنا عندما وضعنا شروطاً على الإنفاق. ونشعر بالقلق إزاء الآثار التي سيرتبها هذا القرار السياسي على أداء الأمم المتحدة وظائفها.

ثمة تصور خاطئ فيما يتعلق بجدول أعمال الإصلاح الذي تدفع به بعض الدول الأعضاء، وهو أن بمقدورها أن ترغم الآخرين على قبول رؤيتها للإصلاح باتخاذ تدابير قسرية. وهذا أمر غير مرغوب به ولا يتماشى مع عملية شفافة ومحاولة مخلصنة لاعتماد تدابير الإصلاح. إن جنوب أفريقيا تؤيد إصلاح الأمم المتحدة، ولكننا نؤمن بالمساواة بين

تعتبر أن تعهدنا بالميزانية لا يعني التزاما تلقائيا أو اتفاقا على مقترحات الإنفاق حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

وبوسعني أن أتحدث وقتا أطول، وأن أوجه هذه الرسالة بدقة أقل، ولكن لتمكيننا من المغادرة، أسمحوا لي أن أتوقف عند هذا الحد.

السيد يوسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): منذ بداية المفاوضات دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى اعتماد الميزانية الكاملة للأمم المتحدة لفترة السنتين القادمتين. إن اعتماد ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ سوف يسهم في جهود المنظمة لتنفيذ الإصلاحات البالغة الأهمية، بما في ذلك إصلاح الإدارة، انطلاقا من القرارات المتفق عليها في اجتماع قمة ٢٠٠٥.

ونود، مرة أخرى، أن نشدد على الحاجة العاجلة إلى مواصلة عملية الإصلاح من أجل تحسين وتشديد خضوع الأمانة العامة للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): الآن، وقد اعتمدنا ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين بدون تصويت، فإن وفدي، إلى جانب تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة ال ٧٧ والصين، يود أن يسلط الضوء على بعض الجوانب الهامة التي حددت - وستظل تحدد - موقفنا في التعامل مع المسائل المتصلة بالميزانية.

أولا، بينما نؤيد التنفيذ الكامل والعاجل للإصلاحات المتفق عليها والواردة في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، فإننا نعتقد بأنه لا يجوز جعل ميزانية الأمم المتحدة رهينة لتنفيذ تلك الإصلاحات. وفي رأينا أن الأمم المتحدة هي أكبر بكثير من الإصلاح وعلينا دائما ان نكفل سوية بأن تحصل الأمم المتحدة على الأموال اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بأمانة

السبل لتحقيق المزيد من التقدم بشأن الإصلاحات الأخرى التي أقرها اجتماع القمة، بما في ذلك الاستعراض الشامل للولايات وتقييم الموارد البشرية وقواعد الميزانية.

ومن الواضح أننا سنتمكن في غضون ستة أشهر من تقييم التقدم بشأن مسائل إصلاح الإدارة لنقرر بعد ذلك كيف نتعامل مع مسائل الموارد اللازمة حتى نهاية العام. وبمقدورنا - وقد سلّم بذلك المفاوضون على القرارات - أن نمتنع عن الانضمام إلى توافق الآراء بشأن قرار الميزانية المقبل. وبطبيعة الحال، نأمل بإخلاص أن يكون التقدم في عملية الإصلاح كافيا لتأييد استمرار الميزانية حتى نهاية عام ٢٠٠٦. وستساعد جميع هذه التحسينات على تعزيز المنظمة وزيادة مصداقيتها، لكي تتمكن من إنجاز الأولويات التي أقرتها الدول الأعضاء.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار مشاركتنا الجماعية في هذه المسائل.

السيد داووث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أسمحوا لي، كالأخرين، أن أشكركم، السيد الرئيس، على تخليكم عن قضاء عيد الميلاد مع عائلتكم.

يسعدني هذا المساء أن أتكلم باسم مجموعة بلدان "كانز" - كندا، أستراليا، نيوزيلندا - التي ترحب، كما هو واضح، بالتوافق في الآراء الذي تحقق. ولكن، أسمحوا لي، مراعاة للإيجاز، أن أحذو حذو ستافورد نيل، وأن أكتفي بالإعلان رسميا بأن مجموعة بلداننا تؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو المملكة المتحدة - باسم الاتحاد الأوروبي - والولايات المتحدة واليابان. لقد عبروا عن الأمل بأن يمثل اعتماد الميزانية إشارة على استمرار الالتزام القوي بالإصلاح وعلى متابعة الالتزامات التي اعتمدها زعمائنا في اجتماع القمة. وفي هذا السياق، يجب أن يكون واضحا، بالتالي، بأن مجموعة كانز

وموضوعية بجميع التفويضات التي أناطتها بها الدول الأعضاء.

ثانياً، إن وضع سقف على صلاحية الأمين العام للإنفاق من ميزانية عام ٢٠٠٦ هو إجراء استثنائي وينبغي أن لا يشكل سابقة تُتبع في أي وقت في المستقبل.

ثالثاً، نشدد على ضرورة الإبقاء على التوازن اللازم بين أنشطة الجمعية العامة واللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق وغير ذلك من الأجهزة التي تتناول ميزانية الأمم المتحدة ومسائل التمويل، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتناول عملية الإصلاح.

رابعاً، إننا نتطلع قدماً إلى الموافقة، وبدون أي تحفظات أو شروط، على أي طلب يتقدم به الأمين العام بشأن تحويل آخر بالإنفاق. ونحذر من مغبة خلط النظر في سلطة الإنفاق هذه مع المواقف المتخذة إزاء مقترحات الإصلاح أو التقدم المحرز بشأن تلك المقترحات، وبخاصة تلك المتعلقة باستعراض الولاية، والتي لا نعتبرها ولا يجوز أن نعتبرها من تدابير خفض التكاليف بدلا من كونها تديرا لتحسين فعالية المنظمة وصلاحيتها.

السيد نونيو مورديوشي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أولاً، يؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة السبعة والسبعين.

لم تمر سوى بضعة أشهر على اجتماع رؤساء دولنا أو حكوماتنا لمناقشة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حتى شهدنا جميعاً كيف اختطفت عملية إصلاح الأمم المتحدة مناقشة ذلك الموضوع الهام. ومن سوء الطالع أننا ما برحنا نعيش في ظل تلك الممارسة. ومرة أخرى فإننا نرى أن إصلاح منظمتنا يُسخر لخطف مسألة بحث ومناقشة مقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين

وقد قرر وفدي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار انطلاقاً من تضامنه مع مجموعة السبعة والسبعين. إن ممارسة التفاوض المشوهة التي تمت خارج إطار الإجراءات المتبعة في عمل اللجنة الخامسة قد استبعدت مناقشة تقرير ومقترحات هامة معروضة علينا للنظر فيها. وفي ضوء ذلك يحتفظ وفدي بحقه في العودة إلى أي مسائل لم يتم النظر فيها حسب الأصول والتي لم يبت فيها في هذه المناسبة.

وأود أن أمر مر الكرام على النص الذي اعتمده من فورنا فيما يتعلق بتقديرات الميزانية المنقحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبواب ٢٣ المتعلق بحقوق الإنسان. ويكرر وفدي تحفظاته إزاء الموافقة على الوظائف التي لم تُعتمد تفويضاتها بصورة مناسبة من جانب الجمعية العامة وفقاً للفقرتين ٤ و ٥ من مشروع القرار A/C.5/60/L.25 الذي اعتمده من فورنا. وسوف يعود وفدي لهذه المسألة للتفاوض بشأن البنود قيد النظر واعتمادها في لجنة البرامج والتنسيق وفي الجمعية العامة.

أما فيما يتعلق بالفقرة ١١، فنود، أن نعيد إلى الأذهان أن أي سلطة تقديرية لدى الأمين العام يجب أن تقتصرن بآليات واضحة للمسؤولية والمساءلة. كذلك تؤكد من جديد دور اللجنة الخامسة بوصفها لجنة الجمعية العامة

يكرر وفدى مرة أخرى تحفظاته الكاملة فيما يتعلق بالوثيقة الختامية الصادرة عن اجتماع قمة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التي ليست لها صلاحية قانونية أو سياسية بالنسبة لوفدي ولذلك لا ترتب أي التزام أو ولاية على جمهوريتنا. وفي هذا الصدد أود أن أوضح صراحة عدم موافقتنا على الفقرة الأولى من الديباجة والفقرتين ٥ و ١٣ من منطوق مشروع القرار A/C.5/60/L.25.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/609)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنبت في مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في تقريرها. ونص مشروع المقرر يرد، حالياً، في الوثيقة A/C.5/60/L.29.

ومشروع المقرر معنون "المسائل المؤجل النظر فيها إلى المستقبل". وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المطروحة عليها.

بيان من الرئيس

الرئيسية المختصة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بشؤون الإدارة والميزانية. وسوف نكفل الامتثال التام لذلك المبدأ في المستقبل.

ويود وفدي أن يختتم كلمته بالإشارة إلى أننا سوف نكفل ألا تكون هناك محاولة لتسخير عملية اتخاذ هذا القرار كوسيلة لابتزاز المنظمة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون تحت رحمة المخطط السياسي لدولة عضو بمفردها.

السيد يانيس بيلغرم (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

خلال الأسابيع القليلة الماضية شهدنا مرة أخرى عملية تفاوض تشكك في أهم المبادئ الأساسية للمنظمة. وقد عملنا بكد للتوصل إلى اعتماد الميزانية - وهي مسألة كان ينبغي مناقشتها بصورة رئيسية على مستوى فيني من خلال الإجراءات المعمول بها التي تتيح الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتحديد أولوياتها ومصالحها.

ولكن على النقيض من ذلك شهدنا عملية يجسد نتائجها فحسب مصالح الذين يرون أنهم يملكون المنظمة ويهددون بخلق أزمة مالية إذا لم تتحقق مطالبهم الفردية وذلك بسبب المبلغ الذي يساهمون به. إن ذلك المنحى أصبح القاعدة التي أخذت تحوّل الأمم المتحدة تدريجياً إلى أداة يمكن بواسطتها لأقوى البلدان في المنظمة أن تبسط سيطرتها عليها.

ومرة أخرى شهدنا اتخاذ قرار يعرفه الكثير أو قد يرغب في تعريفه بوصفه قراراً تم التوصل إليه بتوافق الآراء. ولكن ما من شيء يضاهي الحقيقة. وهنا نذكر بالتعبير المجازي الذي استخدمه كاتب أمريكي شمالي مشهور في روايته المعنونة "تأثير الدراكولا"، وهذا يعني أن هذا النوع من الاتفاق لا يتم إلا في الظلام. ولو كان الإجراء شفافاً لكانت النتيجة مختلفة.

والأفراد المرتبطين بها؛ واتخذنا إجراءات بشأن مشروع القرار بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مهيدين الطريق لعقد اجتماع هام رفيع المستوى السنة القادمة.

ولكن لا تزال أعمال هامة وشاقة تنتظرنا. ويتعين علينا مواصلة العمل بشأن مجلس حقوق الإنسان. وبدءاً من ١١ كانون الثاني/يناير من السنة القادمة سيتعين علينا أن نواصل متابعة تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاحه. تحدثنا كثيراً هذا المساء عن مسائل متعلقة بإصلاح الأمانة العامة والإدارة. وثمة مسائل أخرى مدرجة في جدول الأعمال، بما فيها إصلاح مجلس الأمن ومكافحة الإرهاب.

واعتقد أن الإسهام الملموس الأكثر قيمة في تنشيط الجمعية العامة سيكون التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي (القرار ١/٦٠). وعلى ضوء أعمالنا وتجاربنا هذا الخريف لدي اقتناع أكبر من اقتناعي في أي وقت مضى بأهمية تعزيز دور الجمعية العامة ومزلتها. إننا نمثل كل أمم وشعوب العالم. وبوقوفنا معا - ولعل هذه هي أهم كلمة في معجم اللغة الانكليزية، بل في كل اللغات الممثلة هنا - يجب أن نعيد التأكيد على مركز الجمعية العامة بوصفها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي للتداول ولرسم السياسة على حد تعبير قادتنا خلال الاجتماع في أيلول/سبتمبر.

وهكذا الآن، نهاية موسم العمل وبداية موسم الأعياد، أود أن أشكر جميع موظفي الأمانة العامة الذين ساعدونا في أعمالنا في الجمعية العامة هذا الخريف. وأشكر الرؤساء المشاركين لمختلف المشاورات العامة، ورؤساء اللجان وغيرهم الذين عملوا بكثافة من أجل تحقيق النتائج التي ينبغي لنا أن نفخر بها.

وأشكر جميع الممثلين الدائمين والموظفين التابعين لهم في مختلف البعثات على عملهم الشاق وجودة العمل المنجز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): انتقل بنا الزمن من ٢٣ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر؛ إنه عشية عيد الميلاد. في العاشرة والنصف من صباح أمس قلتُ إنني أأمل أن نتمكن خلال اليوم من الوصول إلى ختام مسألة ملحّة وحيوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة: ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقلتُ إننا بحاجة إلى أحكام مالية محددة بجلاء ترشد أعمالنا خلال السنتين القادمتين.

أود أن أشكر الأعضاء على العمل الذي أنجزوه - أولئك الذين عملوا في إطار اللجنة الخامسة حتى الدقيقة الأخيرة كما هو شأنهم دائما قبل أيام العطلات، كما أذكر من السنوات التي قضيتها ممثلاً دائماً، وأشكر أيضاً بالطبع كل الذين ساهموا في تمكيننا من اعتماد ميزانية السنتين القادمتين.

فهمت من التعليقات المقدمة أنه تعين اتخاذ خيارات صعبة من الناحيتين المضمونية والإجرائية حيث أدت يقينا ضغوط الوقت الشديدة دوراً. والآن لدينا أساس لأعمالنا. يجب أن نواصل أعمالنا المنتظمة وأن ننفذ في نفس الوقت بطريقة مصممة ما قرره قادتنا في أيلول/سبتمبر. وسأواصل العمل، إلى أقصى قدر ممكن، بطريقة صريحة وشفافة واشتمالية، كما قررنا في بداية أعمالنا. ومن اللازم أيضاً أن نحقق الأهداف والنتائج بطريقة صريحة وشفافة واشتمالية؛ حسبما طلبه منا قادتنا.

لن أطيل عليكم الكلام، لأنني سبق أن قلت كلمات قليلة في الصباح. أعتقد أننا يمكننا القول، عندما ننظر هذا الخريف إلى الوراء، إننا حققنا الكثير. اتخذنا قراراً بإنشاء لجنة بناء السلام؛ ووسعنا الصندوق المركزي للطوارئ وحولناه إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، مع القيام بتطوير نوعي وكمي جديد. واعتمدنا بروتوكولا اختيارياً للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة

فيها أثناء الدورة الستين للجمعية العامة: بنود جدول الأعمال ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٤ إلى ٤٦ و ٤٨ (أ) و ٤٩ و ٥٤ (ب) و ٥٥ (أ) و ٧٢ و ٧٣ (أ) و ١٠٨ و ١١٢ (أ) و (ج) و (د) و ١١٤ و ١١٦ إلى ١٥٢ و ١٥٤ إلى ١٦٠.

بعد هذا الإعلان أتمنى لجميع الأعضاء أعيادا سعيدة. رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥ بعد منتصف الليل، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

وأقدم الشكر على نحو خاص إلى نواب الرئيس الذين ساعدوني بكل مهارة وإخلاص في قيادة الجمعية العامة.

حاولتُ أن أحكي نكتة لزملائي هذا الصباح حينما كان الممثلون في اللجنة الخامسة. لم تُفهم فهما تماما حقا، ولكنني سأحاول حكايتها مرة أخرى. حينما كان موظفو فريقتي يُعدون ملاحظاتي، وهو عمل ينطوي دائما على مجازفات، حاولوا أن يحصلوا على معلومات عن الأشياء التي حدثت في غضون المائة يوم على وجه الدقة - يوم أمس صادف انقضاء مائة يوم على بدء اجتماع القمة. اكتشفوا أن إمبراطورا صينيا شرع في القرن التاسع عشر في الإصلاح مدة مائة يوم، بدأ خلالها بكثير من العمليات الجريئة والطموحة. وكانت المشكلة الوحيدة - وذلك شيء أنا جادٌ في قوله - هي أنه بعد مائة يوم قررت عمته الإمبراطورة الأرملة أنها قد أصابها منه ما يكفي وأودعته السجن طيلة ما تبقى من حياته. وآمل أن لا تكون الحالة كذلك بالنسبة إلى رئيس الجمعية العامة.

ختاما أود أن أتمنى لجميع الأعضاء وأسرهم موسم عطل بهيجا ومفعما بالسكينة، وسنة جديدة مزدهرة وناجحة. وأنا واثق بأنه ستكون لنا فرصة للاستراحة ولتجديد قوانا خلال الأيام القادمة. وأتطلع قُدُما إلى الترحيب بالأعضاء لدى عودتهم في كانون الثاني/يناير لمواصلة أعمالنا بطاقة مجددة وتصميم وفي المقام الأول بإيمان بالمنظمة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فضلا عن المسائل التنظيمية والبنود التي ربما ينبغي أن تطبق بشأنها أحكام النظام الداخلي للجمعية، ومراعاة لكون الجمعية قد انتهت من النظر والبت في أغلبية البنود حتى الآن، أود أن أبلغ الأعضاء بأن البنود التالية ما زالت مدرجة في جدول الأعمال للنظر